النقل المعصوم للقرآن والحديث: مناهج النقل والسماع والرسم

د. عبد الرحمن عبيد

كلية دراسات القرآن والسنة/جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

drabrahman@usim.edu.my

ملخص البحث

نقل القرآن الكريم إلينا بالتواتر المعصوم، ونقل الحديث الشريف بعضه بالتواتر وبعضه بطريق الآحاد، وكتبت سور القرآن في المصاحف في زمن أبي بكر الصديق ثم نسخت في زمن عثمان رضي الله عنهما، وكتبت الأحاديث كذلك برسم مختلف عن الرسم العثماني، ثم دونت في المصنفات الحديثية، وتغير رسم الحديث عبر القرون إلى وقتنا الحاضر، وحافظ القرآن الكريم على الرسم العثماني؛ فنقل كلاهما إلينا نقلاً ثابتاً ولكن بمناهج متباينة في النقل والسماع والرسم لأسباب موضوعية تتعلق بخصوصية القرآن الكريم وقداسته وتواتره كله وكتابته السابقة على كتابة الحديث، ولأسباب خارجية تتعلق بتأخر كتابة الحديث وتحري رجال السند في غير المتواتر منه، وظهور علم مصطلح الحديث وتطوره تطوراً مستقلاً مع ظهور كتب الرجال والصحاح والمسانيد والسنن. وتعنى هذه الورقة بالمتابعة التاريخية لمناهج النقل والسماع واقترانهما زمناً مع القرآن الكريم والحديث الشريف ثم افتراقهما بعد ذلك في مناهج النقل والسماع والرسم لأسباب ستسعى الورقة إلى إيضاحها وتحليلها بالاعتماد على كتب الرسم وعلوم القرآن وتاريخ القرآن الكريم، وكتب تاريخ كتابة وتدوين السنة النبوية المطهرة.

وتم تقسيم الورقة إلى تمهيد، ومبحثين:

المبحث الأول: مناهج نقل القرآن الكريم وجمعه وتأصيل مسائله الفرعية

المبحث الثاني: مناهج نقل السنّة النبوية وجمعها وتأصيل مسائلها الفرعية

كلمات مفتاحية: النقل. الحفظ. التلقي. المقابلة. تدوين السنة. التواتر.

تمهيد

التلقي والاستدلال عند أهل السنّة والجماعة يعتمد على منهجي النقل والعقل، الأول منهما معصوم بحفظ الله، والثاني منهما محفوظ بعصمة الأول: إن اعتمد الوحي أصلاً قاد إلى الحق وإن استقل بنفسه تنكب عن طريق الحق وهلك وأهلك، قال السمعاني رحمه الله: "ولا طريق إلى ما دعا إليه رسول الله الناس من الدين المستقيم والصراط القويم إلا هذا الطريق الذي سلطه أصحاب الحديث، وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم فطلبوا الدين من قبله، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنّة عرضوه على معيار معقولهم، فإن استقام قبلوه وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن

اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستنكرة فحادوا عن الحق وزاغوا عنه ونبذوا الدين وراء ظهورهم وجعلوا السنّة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون".[1]

عنيت كتب تاريخ القرآن أو تاريخ المصاحف بقضايا جمع القرآن الكريم والإشكاليات التي أثيرت حوله، سواء أكان المقصود كتابة القرآن الكريم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، أو المقصود جمعه في مصحف واحد زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أو الجمع والتصنيف الثاني الذي تم في زمن عثمان رضي الله عنه وعرف المصحف به ولا زال إلى اليوم يسمى بالمصحف العثماني. وتتفرع عن هذه القضايا مسألة تطور خط المصحف والعلاقة بين الرسم العثماني والقراءات القرآنية وهي مسألة خطيرة أعمل فيها المستشرقون مناهجهم الوضعية باستغلال العلاقة بين الرسم العثماني والكتابة السريانية والآرامية، ومن ثم أوجه التشابه ليس فقط في الرسم وإنما في المصطلحات العقائدية والتشريعية بين الأديان السماوية الثلاث للوصول إلى فرضيتهم في الاقتباس والنقل والتأثير؛ وتركز الورقة على المناهج التي أسسها الخلفاء الثلاث أبو بكر وعمر وعثمان لتوجيه أعضاء اللجان الخاصة بالجمع والرسم.

وعنيت كتب تدوين السنّة النبوية بقضايا كتابة السنة وجمعها وتدوينها وتصنيفها منذ العهد العهد النبوي الشريف، ومروراً بعهد الخلفاء الراشدين وانتهاء بالمصنفات الموضوعية للحديث النبوي الشريف، وتفرعت من هذه القضايا كذلك مسائل تلقي الحديث والإسناد ونشأة مصطلح الحديث الذي يعكس مناهج علمية نشات وتطورت في القرون الثلاثة الأولى، ووصلت إلى كمال التدقيق ودقة الاصطلاح في القرون اللاحقة، وتفرعت عن هذه القضايا كذلك مسائل التصحيف والنسيان والرواية بالمعنى والكذب والوضع، وهي المسائل التي انصرفت إليها الأدبيات الاستشراقية دراسة وتحليلاً ونقداً، ونتج عنها الطعن في الإسناد الذي هو فن إسلامي خالص لم ترق أمة من الأمم قبل المسلمين إلى تأسيسه وتطويره، ومن ثم الخلط بين الصحيح والموضوع، وإثبات دور التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في وضع الأحاديث وتشكيل تراث فقهي وعقدي مبني في الأساس على النقل والاقتباس من الحضارات الفارسية والرومانية وتلمود اليهود. وتعنى هذه الورقة ببيان المناهج العلمية الضخمة والأسس الدقيقة التي وضعها علماء الحديث والتي شكلت في نهاية المطاف علم مصطلح الحديث. وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية. ثم ظهرت علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه وغريبه وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفوياً . وأخيراً لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل.[2]

---

[1] السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي: **الانتصار لأصحاب الحديث**، تحقيق محمد بن حسين بن حسن الجيزاني (المدينة المنورة: مكتبة أضواء المنار، ط1، 1996م) ص 44.

[2] الطحان، محمود: **تيسير مصطلح الحديث** (الكويت: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط7، 1985) ص 6.

فالعرض لن يكون تاريخياً لموضوعات تاريخ القرآن الكريم أو تدوين السنّة النبوية، وإنما إلقاء الضوء على المناهج التي ابتدعها العقل المسلم لحفظ مصدري الإسلام وينبوعي العقيدة والتشريع، فتلك المناهج أسهمت إلى جانب الرعاية الإلهية والحفظ الرباني في حفظ القرآن والسنّة على مدى أربعة عشر قرناً.

المبحث الأول:
مناهج نقل القرآن الكريم وجمعه وتأصيل مسائله الفرعية

عندما جمع أبو بكر الصديق القرآن الكريم في مصحف واحد بناء على مشورة تقدم بها عمر بن الخطاب في القصة الطويلة المعروفة، وضع الصديق دستوراً لكل من عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت في طريقة الجمع حيث أمرهما بالجمع بين مصدرين هما الحفظ والكتابة، فيستمعان إلى حفظ اثنين (ومعلوم أن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت كلاهما من حفاظ كتاب الله تعالى) ويقابل المحفوظ بما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه نقطة يغفل عنها كثير من الباحثين فالمكتوب هو النسخة الأصلية التي كتبت بين يدي الرسول وقرئت عليه بعد انتهاء الوحي وإقرار الرسول صلى الله عليه وسلم بصحتها، إذ بعد ذلك قدم عشرات الصحابة واستنسخوا من الأصل واحتفظوا به لأنفسهم، فزيد ما كان يقبل إلا النسخة الأصل وربما تعددت النسخ الأصلية في حالات كثيرة فكتّاب الواحد كانوا كثراً.

ويغيب عن بال الكثيرين أن وقت الجمع صادف حروب الردة واستجابة المئات من حفاظ كتاب الله وكثير من كتاب الوحي إلى نداء الجهاد فلما طلب زيد بعض النسخ الأصلية لم يجدها لغياب أصحابها وانشغالهم بالقتال وانشغال البعض منهم بتجارته والسفر إلى دول الجوار، أو وجد بعض الآيات عند صحابي واحد كأواخر سورة التوبة وجدها مع أبي خزيمة الأنصاري الذي لا يعرف بين كتاب الوحي! فربما وصلت إليه ليحفظها في غياب أصحابها وهو الأمين المؤتمن. وكان من مستلزمات هذا المنهج الصارم كذلك طلب شهادة رجلين على أن النسخة المقدمة للمقابلة هي النسخة الأصل، وفي هذا قمة التحري والدقة.[3]

ومن خلال هذا الدستور جمع القرآن على أدق وأكمل صورة، وللشيخ الزرقاني ملاحظة لطيفة في هذه الباب وهي أن المصاحف الخاصة ببعض الصحابة كمصحف علي بن أبي طالب ومصحف أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود لا ترقى إلى مستوى التحري والدقة في مصحف أبي بكر، فتلك كانت مصاحف خاصة لها مناهجها ومهما بلغت من السمو والدقة فلا تشكل طعناً في المصحف القانوني.[4]

[3] التكريتي، غانم قدوري الحمد: **محاضرات في علوم القرآن** (عمان: دار عمار، ط1، 2003م) ص 59.

[4] الزرقاني، محمد عبد العظيم: **مناهل العرفان في علوم القرآن** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1998م) ص 182-183.

وما يدعونا إلى توكيد عظمة المنهج الذي أرساه أبو بكر الصديق، وبعد نظره ونظر عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وحرصهما على مستقبل الأمة، هو أن مصحف أبي بكر الذي لم ترتب سوره بقي رهين المنزل ولم يعد إليه أحد من الصحابة طيلة فترة حكمهما وردحاً من حكم الخليفة الثالث حيث لا تشير المصادر التاريخية من كتب السيرة وغيرها إلى المراجعة الدورية أو العاجلة لهذا المصحف وكأن وجوده وعدمه سيان!! فإن كان الصحابة في غنى عن ذلك المصحف الذهبي فإن الجمع الثاني اتخذه مرجعاً وأصلاً يبني عليه وهذا سر عظمة قرار الجمع وعظمة منهج الجمع!

والجديد في منهج عثمان رضي الله عنه في استنساخ المصاحف ترتيب سور القرآن واعتماد القراءات المتعددة المتواترة التي يمكن أن يقرأ بها القرآن[5]، وأعظم نتيجة لهذا المنهج الذي ابتغى جمع الأمة كان في حرق المصاحف فلولا ذلك القرار التاريخي لما اكتمل الهدف من جمع الأمة ومنعها من التشظي والانقسام، وكان القرار قراءة في مستقبل غارق في الغيب حتى أن بعض كبار الصحابة لما يستوعبوا خطورته وأثره فرفضوا في البداية حرق مصاحفهم الخاصة كعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما!

وأول قاعدة وضعها أهل التفسير فيما يخص بمناهج التأويل هو الاستهداء بالوحي نفسه لتفسير كتاب الله، والتاريخ يثبت لنا أن تأويلات الفرق نأت عن الحق ببعدها عن حديث رسول الله، وأصابت الحق بقربها من حديث رسول الله، وما زاغت الفرق الباطنية وأكثرت من التأويلات الفاسدة إلا ببعدها عن السنّة المطهرة وإن عظمت بضاعتها في اللغة والفقه والفلسفة والعلوم الحكمية.

المبحث الثاني

مناهج نقل السنّة النبوية المطهرة وجمعها وتأصيل مسائلها الفرعية

الحديث عن مناهج أهل الحديث متشعب وكثير التفاريع، وفن إسلامي خالص تفرد به أهل السنّة لم يشاركهم فيه أحد من الأمم قبلهم ولا بعدهم! وأجل ما في مناهج المحدثين تفريقهم البارع بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع تفريقاً قائماً على تحري علم الرجال ومعرفة أحوالهم وتدقيق ما في بطون كتب التاريخ ومروياته لتحقيق مسائل اللقيا والسماع ومعرفة التدليس والإدراج وغيرها من المسالك المعقدة، وبلغ درجة من التعقيد والتقعيد حتى بحثوا في كماليات علم السند إلى الحد الذي حذر فيه الرامهرمزي نفسه من هذا الترف، فقال: "فتمسكوا جبركم الله بحديث نبيكم صلى الله عليه وسلم وتبينوا معانيه وتفقهوا به وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما به تعيرون من تتبع الطرق وتكثير الأسانيد وتطلب شواذ الأحاديث وما دلسه المجانين وتبلبل فيه المغفلون، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب والضبط والتقويم لتشوفوا به في المشاهد، وتنطلق ألسنتكم في المجالس، ولا تحفلوا بمن يعترض عليكم حسداً على ما آتاكم الله من فضله فإن الحديث ذكر لا يحبه إلا الذكران، ونسب

[5] الحلبي، نور الدين محمد عتر: **علوم القرآن الكريم** (دمشق: مطبعة الصباح، ط1، 1993م) ص 176.

لا يجهل بكل مكان، وكفى بالمحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم النبي صلى الله عليه و سلم، وذكره متصلاً بذكره وذكر أهل بيته وأصحابه ".[6]

وبدأ منهج أهل الحديث بالتأسيس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حين ميزوا بين ما سمعه الصحابي من الرسول وما سمعه من غيره من الصحابة وإن كان كل الصحابة عدولاً إلا أن رواية صغار الصحابة عن كبارهم تعالج معالجة مختلفة عند شرّاح الحديث والقائمين على الجمع والترجيح والنسخ بين الأحاديث. وعلا كعب المحدثين مع ظهور حركة الكذب والوضع، ومن ثم بلية الحركة الشعوبية وما رافقها من تأويلات الزنادقة وتلفيق الأسانيد الباطلة ونشرها بين الناس، واشتدت معها الحاجة إلى وضع منهج متكامل للتعامل مع هذه المفرزات السرطانية.

واختط الفقهاء لأنفسهم غير ما اختطه أهل الحديث في أصولهم من منهج النقد، وكان ذلك إثراء للمناهج وطلباً لمعارف جمة تضمنتها متون الأحاديث، قال ابن دقيق العيد: "ومدار الصحيح بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي في الأفعال مع التيقظ، العدالة المشترطة في قبول الشهادة، على ما قرر في الفقه، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً، وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معللاً، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء".[7]

ودعا جهابذة علماء الحديث إلى الاعتناء بالنقل وكتابة الحديث وفق ضوابط مدروسة، قال الجعبري في رسومه: "وينبغي للكاتب أولاً: أن ينقل من حافظ أو أصل، ويحقق وضع الحروف على مذهبه بقلم النسخ إلا لحاجة ويبقى حواشي لها من غير تعليق ولا خلط فشرها المشق، وخيرها أبينها. ويراعي الاصطلاحية/بالبدل والحذف والزيادة مع التنبيه، ويحافظ على ذوات الحروف بنقط المعجم ليعم نصه، والأولى تحقيق المهمل ذي النظير خوف إهمال ذاك بمخالفة الجهة النقط، كالسين، ويهقع الأثافي أو بصويرته تحت أو شطر دائرة مظهرة، ولو تحت، ولو خط فوق، وضعف صورة همزة تحت ومن التزم أغنى. ويعتني بعلامة السكون والحركة لخصوصيتها والتنوين والتشديد والممدود وهمزة القطع والوصل، ويبالغ في ضبط الكلم الملبسة من أسماء السند وغريب لغة المتن – إن وسع – ولم تلبس بمقابلته وإلا تجاهها في الحاشية وعليها بيان، ويحقق مختلف الرواية فإن تساويا ففي الأصل أو تفاوتا ضبط الأصل أو روايته في الأصل وعلم فيه على زائدها، وكتب الناقص قبالتها وكتب راويه ولا يرمزه إلا منبهاً عليه، وبالأخير أوضح، وذلك ليتمكن القاري من الاستقلال، ولا بأس بالاقتصار على المشكل أو الأشكل، ويلزم من قولهم: إنما يشكل المشكل العموم لأن سهل شخص مشكل على من دونه، ومن كرهه قصد مراجعة

---

[6] الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن: **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب (بيروت: دار الفكر، ط3، 1404هـ) ص 161.

[7] ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي بن وهب: **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح**، تحقيق: عارم حسن صبري (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1417هـ) ص 186.

الحفاظ، ولا بأس باتباع مصطلحهم في حدثنا: ثنا، أو نا، أو دثنا".[8]

خاتمة

ثمة نقطة يغفل عنها كثير من الباحثين فالمكتوب في الجمع الأول هو النسخة الأصلية التي كتبت بين يدي الرسول وقرئت عليه بعد انتهاء الوحي وإقرار الرسول صلى الله عليه وسلم بصحتها، وزيد ما كان يقبل إلا النسخة الأصل وربما تعددت النسخ الأصلية في حالات كثيرة فكتّاب الواحد كانوا كثراً. ويغيب عن بال الكثيرين أن وقت الجمع صادف حروب الردة واستجابة المئات من حفاظ كتاب الله وكثير من كتاب الوحي إلى نداء الجهاد فلما طلب زيد بعض النسخ الأصلية لم يجدها لغياب أصحابها وانشغالهم بالقتال وانشغال البعض منهم بتجارته والسفر إلى دول الجوار. والجديد في منهج عثمان رضي الله عنه في استنساخ المصاحف ترتيب سور القرآن واعتماد القراءات المتعددة المتواترة التي يمكن أن يقرأ بها القرآن، وأعظم نتيجة لهذا المنهج الذي ابتغى جمع الأمة كان في حرق المصاحف فلولا ذلك القرار التاريخي لما اكتمل الهدف من جمع الأمة ومنعها من التشظي والانقسام، وكان القرار قراءة في مستقبل غارق في الغيب حتى أن بعض كبار الصحابة لما يستوعبوا خطورته وأثره!

وبدأ منهج أهل الحديث بالتأسيس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حين ميزوا بين ما سمعه الصحابي من الرسول وما سمعه من غيره من الصحابة وإن كان كل الصحابة عدولاً إلا أن رواية صغار الصحابة عن كبارهم تعالج معالجة مختلفة عند شرّاح الحديث والقائمين على الجمع والترجيح والنسخ بين الأحاديث. وعلا كعب المحدثين مع ظهور حركة الكذب والوضع، ومن ثم بلية الحركة الشعوبية وما رافقها من تأويلات الزنادقة وتلفيق الأسانيد الباطلة ونشرها بين الناس، واشتدت معها الحاجة إلى وضع منهج متكامل للتعامل مع هذه المفرزات السرطانية.

المصادر والمراجع

ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي بن وهب: **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح**، تحقيق: عارم حسن صبري (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1417هـ).

[8] الجعبري، برهان الدين أبو إسحق بن عمر: **رسوم التحديث في علوم الحديث**، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2000م) ص 121.

التكريتي، غانم قدوري الحمد: **محاضرات في علوم القرآن** (عمان: دار عمار، ط1، 2003م).

الجعبري، برهان الدين أبو إسحق بن عمر: **رسوم التحديث في علوم الحديث**، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2000م).

الحلبي، نور الدين محمد عتر: **علوم القرآن الكريم** (دمشق: مطبعة الصباح، ط1، 1993م).

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن: **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب (بيروت: دار الفكر، ط3، 1404هـ).

الزرقاني، محمد عبد العظيم: **مناهل العرفان في علوم القرآن** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1998م).

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي: **الانتصار لأصحاب الحديث**، تحقيق محمد بن حسين بن حسن الجيزاني (المدينة المنورة: مكتبة أضواء المنار، ط1، 1996م).

الطحان، محمود: **تيسير مصطلح الحديث** (الكويت: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط7، 1985)